دور النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالجمارك ALCES في تسهيل العمليات الجمركية

The role of the new customs information system ALCES in facilitating customs operations

مروة كرامة * [1]، فاطمة رحال [2]، خديجة دخية [3]

[1]جامعة محمد خيضر –بسكرة-،(الجزائر)، maroua.krama@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر –بسكرة- ، (الجزائر)، f.rahal@univ-biskra.dz

[3]جامعة محمد خيضر –بسكرة- ، (الجزائر)، khedidja.dakhia@univ-biskra.dz

ملخص:

بهدف ترقية القطاع الجمركي ورقمنته، اطلقت الجزائر مخطط استراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 يسعى الى تجويد الخدمة العمومية الجمركية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى ترقية وتبســـيط الإجراءات الجمركية وتعزيز آليات الرقابة في الجمارك للحد من التهريب والغش، هذا المخطط قائم على نظام معلوماتي جديد للجمارك *alces* يُمكن من تحقيق الريادة في تقديم الخدمات الجمركية على الصعيدين المحلي والدولي .

الكلمات مفتاحية: النظام المعلوماتي الجديد alces، العمليات الجمركية، رقمنة الجمارك.

Abstract:

To promote and digitize the customs sector, Algeria launched the Strategic Plan for Algerian Customs 2022-2024, aiming to enhance the quality of public customs services, boost the national economy, improve the investment climate, and increase the competitiveness of economic enterprises. Additionally, the plan seeks to upgrade and simplify customs procedures while strengthening control mechanisms to combat smuggling and fraud. This strategy is built upon a new customs information system, ALCES, which enables leadership in delivering customs services both locally and internationally.

Keywords: The new information system, ALCES, customs operations, customs digitization.

* المؤلف المرسل: مروة كرامة: maroua.krama@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

وضعت الدولة الجزائرية مخطط استراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 كإطار مرجعي لتحديث القطاع الجمركي في الجزائر وتجويد الخدمة العمومية الجمركية بغية ترقية الصادرات ودفع عجلة الاستثمار ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين والنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا يناء نسيج اقتصادي متين يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال جملة من التدابير والتسهيلات الجمركية المتخذة وتعزيز آليات الرقابة الجمركية للتصدي لكل عمليات الغش والتهريب .

وضمن هذا المخطط الاستراتيجي ، قامت الجمارك الجزائرية بوضع نظام معلوماتي جديد لها يدعى ALCES حيز الخدمة فيي نوفمبر 2023 م، هذا النظام المعلوماتي الجديد سيشكل قفزة نوعية تجمع بين التقنية وتحسين مستوى الاداء بما يرقى وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الشركاء من أجل تحقيق إقلاع تنموي واعد كفيل بتنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

كيف يساهم النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالجمارك alces في تسهيل العمليات الجمركية؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية بالتطرق الى ما يلي:

أولا: تعريف النظام المعلوماتي الجديد alces؛

ثانيا: اهداف النظام المعلوماتي الجديد alces؛

ثالثا: وحدات النظام المعلوماتي الجديد ؛

رابعا: الرقمنة ضمن المخطط الاستراتيجي لإدارة الجمارك الجزائرية 2022-2024؛

خامسا: دور المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 في تسهيل العمل الجمركي.

2. تعريف النظام المعلوماتي الجديد alces

عرف المشرع الجزائري في نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 18-63 النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك بأنه "مجموعة منظمة من البرامج المعلوماتية والموارد البشرية والمادية والإجراءات التي تسمح لإدارة الجمارك بجمع المعلومات المتعمقة بالنشاط الجمركي وتخزينها ومعالجتها ونشرها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2018).

و عُرف النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية على "أنه نظام يعتمد على استخدام تقنيات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يعنى بمعالجة البيانات الجمركية آليا، وكذا تنفيذ إجراءات التخليص الجمركي التلقائي في الجزائر عن طريق استخدام برامج مختلفة، مثل الإعلان الإلكتروني، والبيان الإلكتروني، والفاتورة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني للمستحقات، شهادة المنشأ الإلكترونية، والبرمجيات الخاصة باختيار وادارة الملفات والتسيير المتكامل لمخاطر وشركات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي والإفراج عن البضائع والمراقبة و الرقابة اللاحقة، بالإضافة إلى التسيير الآلي لمراقبة المسافرين وبعض التسهيلات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين (رابحي و الحاج علي، 2023، صفحة 12).

وقد تم تجسيد مشروع النظام المعلوماتي الجديد في عام 2018 تحت إشراف طواقم مكونة أساسا من خبرات جزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي كونها تعد من أحسن النماذج في العالم، حيث تم الإشادة بها و بنظام التخليص الإلكتروني uni- pass الخاص بها دوليا ، خاصة من منظمة الجمارك العالمية بسبب وظائفه وفعاليته واستقراره، وتضمن المشروع نقل التكنولوجيا والتدريب والصيانة، وهو طلب تمت الموافقة عليه من قبل هذا البلد الذي قدم للجمارك الجزائرية رموز المصدر لنظام المعلومات هذا، كما يسعى هذا الاخير انشاء شباك وحيد لتبادل بيانات الكمبيوتر بين مشغلي التجارة الخارجية (رابحي و الحاج علي، 2023، صفحة 12).

وقد تم الإطلاق الرسمي للمرحلة التجريبية الخاصة بهذا النظام بتاريخ 26 جانفي 2023 ضمن فعاليات إحياء اليوم العالمي للجمارك، بعد ان دأبت الجمارك الجزائرية على جعل تثمين العنصر البشري أحد أهم الأهداف المسطرة ضمن مخططها الاستراتيجي 2022-2024، من خلال تعزيز المهارات والمعارف المكتسبة عن طريق ترقية المنظومة التكوينية المعتمدة على مستوى المدارس الجمركية، والميكانيزمات التي تم إدراجها ميدانيا، وكذا الاعتماد على التكوين المتواصل الموجه لكافة إطاراتها، ضباطها وأعوانها المرابطين عبر كافة مصالحها ووحداتها الموزعة في كامل التراب الوطني للرفع من مستوى الأداء في جل التخصصات وتحقيق الاحترافية المهنية لمواجهة التغيرات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية والمناخ الاقتصادي العالمي (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، الصفحات 4-5).

3. اهداف النظام المعلوماتي الجديد alces

يهدف هذا النظام إلى:

- تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيلها؛
- تكريس ادارة جمركية ناجعة ورقمية، تجمع بين التقنية وتحسين مستوى الاداء، بما يرقى وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الشركاء مما سيكون له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني؛

- إضفاء مزيد من الشفافية في عمليات التجارة الخارجية؛
- تعزيز فعالية آليات محاربة الغش والتهرب الجبائي والجمركي؛
- تعزيز فعالية تأمين البيانات المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية، هذا خاصة وأن هذا النظام يعتمد على عدة أنظمة أهمها النظام الخاص بمتابعة عمليات الشحن, والنظام الخاص بتسيير المخاطر, إضافة إلى أنظمة التصاريح الجمركة الإلكترونية, التخليص الإلكتروني, تسيير محاسبة القابضات، وكذا نظام اليقظة والتحكم (جريدة النصر، 2024).

4. وحدات النظام المعلوماتي الجديد

إن النظام المعلوماتي الجديد سيعوض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD بشكل تدريجي وسيغطي جميع الأنشطة الجمركية، ويتألف من 15 وحدة وهي كالتالي:

1.4 الجمركة الإلكترونية:

توفر إدارة إلكترونية شاملة للتصريح الجمركي، تسمح بتسيير البيانات النسبية، معالجة طلب الأنظمة الاقتصادية الجمركية، معالجة التصريحات، و معالجة العمليات المتعلقة بالهيدروكربونات.

2.4 التحصيل الإلكتروني:

توفر بيئة شاملة لإدارة الرسوم الجمركية لكل من المستخدمين والجمارك. يدير النظام دفع الرسوم وفقا لقانون الجمارك ويخطر الجمارك والبنوك ودافعي الرسوم بتفاصيل الدفع التي تؤدي إلى تحصيل الرسوم في الموعد المحدد، كما يسمح بحساب الرسوم وردها بطريقة آلية بالكامل. وبالتالي سيسمح بتسيير التحصيل النقدي، تسيير الائتمان والدفع المسبق، تسيير المدفوعات المستحقة ومعاملات النفقات، حالة الاسترداد.

3.4 تسيير عمليات الشحن:

مراقبة تدفق البضائع في جميع مراحل حركتها من وصول السفينة، والتفريغ، والنقل الجمركي، والدخول إلى منطقة الإيداع بما في ذلك المستودعات، وعملية التخليص، والإفراج عن البضائع، وما يتعلق بالاستيراد والتصدير والتخليص العابر.

4.4 معالجة حركة المسافرين:

ستسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة، وتشمل من جهة التخليص الجمركي للمسافرين الخارجيين أصحاب المصلحة المختلفين في سلسلة التوريد من خلال التكفل ببيان الركاب، تصريح المرور الجمركي(TPD)، طلب التخليص الجمركي للمركبات، طلب تمديد المهلة الزمنية للأمتعة الشخصية، تصريح العملة، إدارة M846 (الولاية)، ومن جية أخرى تخليص جمرك المسافرين الداخليين من

خلال إدارة المسافرين، إدارة المركبات، إدارة العملات، مراقبة الأمتعة الشخصية، التخليص الجمركي للأمتعة الشخصية، إدارة دخول وخروج الأمتعة الشخصية، إدارة الطرود البريدية.

5.4 البوابة الإلكترونية:

تتكون من البوابة الداخلية لجمارك مخصصة لشهادات المستخدم (الاتصال بالبوابة الداخلية باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور أو الشهادة، طلب إنشاء حساب للوصول إلى البوابة الداخلية(، صفحة خاصة لكل جمركي) قائمة المهام التي يجب القيام بها لتسهيل العمل والإدارة والحالة الحالية لمهامه، وانشاء اختصارات مرتبطة بالقوائم الأكثر استخداما ومراجعة تاريخ الطلبات التي تم إدخالها في البوابة الخارجية)، الربط البيني لمجالات العمل (ربط مختلف الخدمات الجمركية التي يتقاضاها كل مستخدم- تخليص جمركي، شحن، تحصيل، إلخ- على البوابة الداخلية للسماح للجمارك بالعمل على خدمتهم(الوحدة النمطية المشتركة، المنتدى، مراقبة معالجة العمل، إدارة المستندات الإلكترونية، إدارة المستخدمين، إدارة البوابة الداخلية. وكذلك بوابة خارجية تشارك في سلسلة التوريد مخصصة لشهادات المستخدم، خدمة العملاء، توفير المعلومات، معالجة المهام، إدارة البوابة، توزيع المستندات، فحص المتطلبات، الدفع الإلكتروني.

6.4 مستودع البيانات:

مخصصة لإدارة طلب المعلومات الإحصائية، إدارة تسجيل المستخدمين، إدارة طلبات الحقوق، إدارة طلبات تسجيل حقوق المستخدم، إدارة تاريخ إنشاء المعلومات الإحصائية، الإحصائيات الدورية، إحصاءات التجارة، إحصاءات إدارة الجمارك، إنشاء جداول إحصائية شبه منظمة.

7.4 التسيير المتكامل للمخاطر:

تسيير برنامج المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، تسيير الملاحظات حول الامتثال للقوانين واللوائح، تحديد المخاطر، اختيار المخاطر، ردود الفعل عمى المخاطر، إدارة التشغيل، ملاحظة الامتثال للقوانين واللوائح، وتحميل المخاطر؛

8.4 التحقيقات الجمركية:

جمع المعلومات الخاصة بالتحقيقات، إجراء التحقيقات، إدارة نتائج التحقيق، الزيارات المضادة.

9.4 المراقبة:

مراقبة خارجية تتعلق بالمرسل إليه، وشركات الطيران، ووكيل الجمارك... إلخ، حيث يتم مراقبة تقرير وصول ومغادرة الميناء، مراقبة تقرير الوصول والمغادرة من المطار، مراقبة تقرير التوريد، مراقبة تقرير فتح الحاوية، مراقبة تقرير حساب التوقف وصحيفة الطيران، ومراقبة داخلية (الجمارك)، تتمثل في إدارة الوصول والمغادرة في المطار، إدارة

الوصول والمغادرة بالمطار، تسيير التوريد، تسيير الحساب المفتوح للحاوية، إدارة حساب التوقف وصحيفة الطيران.

10.4 المنازعات الجمركية:

تسجيل المنازعة، المعاملة، المتابعة، التنفيذ، ضبط التأخير.

11.4 الرقابة اللاحقة:

خارجيا تتعلق بالمسافرون، المتعاملون، ....الخ ، تسمح بإدارة المستندات، وادارة المطالبات، وداخليا تتعلق بإدارة الجمارك، وتسمح بالرقابة المؤجلة على عناصر الإقرار الجمركي من خلال فحص الدفاتر والسجلات وأنظمة الأعمال والبيانات التجارية ذات الصلة التي يحتفظ بها الأشخاص المعنيون، مراقبة الأعمال، وإدارة المطالبات.

12.4 نظام الإنذار المبكر والتحكم (EWACS):

أعدت هذه الوحدة لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد، المراقبة الآتية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة)، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات، وكذا تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية.

13.4 دارة خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITSM):

وحدة مخصصة لإدارة التقنية للنظام الجديد (إنشاء الحسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، البيانات، ...إلخ.

14.4 تسيير الموارد البشرية:

المسار المهني، التكوين، الرواتب...إلخ.

15.4 الشباك الوحيد الوطني:

سيمثل نقطة الدخول الوحيدة لإتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير، كما يشكل منصة إلكترونية تتيح التبادل والنشر الإلكتروني للمعلومات والوثائق بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.

5. الرقمنة ضمن المخطط الاستراتيجي لإدارة الجمارك الجزائرية 2022–2024.

تعتبر الرقمنة في الوقت الراهن من الدعائم الأساسية الواجب اعتمادها من اجل تعزيز التجارة الخارجية والمساهمة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني، وبما أن قطاع الجمارك من القطاعات الحساسة التي تلعب دورا حيويا وهاما في مجال التجارة الخارجية، شرعت الجمارك الجزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية للنظام المعلوماتي للجمارك في إنجاز نظام معلوماتي جديد ومتكامل، تم تكييفه وفقا للتطورات التكنولوجية الحديثة على نحو يرقى به إلى مستوى المعايير الدولية.

تتمثل الأهداف المتوخاة من مشروع النظام المعلوماتي في مجموعة من المميزات منها:

- تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية؛
- ترشيد عمليات الرقابة و إضفاء مستوى أعلى من الشفافية في معاملات التجارة الخارجية؛
- تطبيق أدق للتشريع و التنظيم الجمركيين؛
- مكافحة فعالة للغش؛
- تأمين البيانات الخاصة بالتجارية الخارجية .

وينقسم مشروع رقمنه قطاع الجمارك الى قسمين رئيسيين (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، صفحة 16):

- **القسم الأول من المشروع: يتعلق بعمليات تأهيل وتوسعة البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية**

تم تنفيذ هذا الجزء من المشروع بالتعاون مع وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية التابعة لوزارة المالية (AIFP) وتمثل في إنجاز مركز رئيسي للبيانات DATA CENTER بالإضافة إلى مركز استدراكي، بحيث يسمح مركز البيانات باحتواء البرمجيات والبيانات الخاصة بالنظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية، وقد تم استلام المشروع في شهر مارس 2021 أما فيما يتعلق بشبكة الاتصالات، فإن إدارة الجمارك تمكنت من تأهيل وتوسعة شبكة الاتصالات من اجل تغطية جميع مقراتها والتي قد تم فعلا ربط معظمها بشبكة الألياف البصرية بالشراكة مع مؤسسة اتصالات الجزائر، أو من خلال ربط فرقها المتنقلة على المستوى الوطني بنظام القمر الصناعي ألكومسات ALCOMSAT بالتنسيق مع الجزائرية للاتصالات الفضائية .

- **القسم الثاني من المشروع: يتعلق بالبرمجيات**

وهو الجزء الذي يتم إنجازه بالتعاون مع الوكالة الكورية للنظام المعلوماتي للجمارك، حيث تم تنفيذ مجموعة من المحطات أهمها الانتهاء من إعادة هندسة العمليات، التحليل الخاص بحالات الاستعمال للنظام الجديد، النمذجة المعلوماتية وإعداد الواجهات الخاصة بمستخدمي النظام الجديد. وفي هذا الإطار، تم العمل على سبع وحدات أساسية من النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية تتعلق بتسيير المخاطر، تسيير ومراقبة عملية الشحن، الجمركة الإلكترونية للبضائع، التخليص الإلكتروني للحقوق والرسوم وتسيير قباضات الجمارك، البوابة الداخلية و الخارجية الإلكترونية لاستعمال النظام المعلوماتي الجديد، نظام المراقبة والتحكم للنظام الجديد، و مراقبة المسافرين.

والى جانب مشروع النظام المعلوماتي الجديد، يوجد مشروع الشباك الوحيد لإدارة الجمارك الجزائرية وهو مشروع نصت عليه أحاكم المادة 91 مكرر من القانون رقم 79 -07 -المؤرخ في 21 جويلية ،1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 21 – 146 المؤرخ في 17 أفريل

2021 كيفيات تفعيل الشباك الوحيد وتسييره، اذ يعتبر خطوة ثانية تسعى إليها الجزائر بعد وضع حيز الخدمة للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك وهو عبارة عن أرضية معلوماتية تفاعلية تسمح بتبادل ونشر المعلومات والوثائق إلكترونيا بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية، كما أنه بوابة ولوج موحدة لإتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير ، بحيث يمكن ربط هذا الشباك بمنصات التبادل الإلكتروني ونظم المعلومات الأخرى والتي لها عالقة بالمراقبة عبر الحدود .ومن أهداف مشروع الشباك الوحيد (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، صفحة 17):

- يضمن تسيير منسق للحدود؛
- تحسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية، خاصة منهم المكلفون بإعداد التراخيص والشهادات الإدارية المطلوبة أثناء عملية الجمركة؛
- تقليص آجال المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة؛
- توحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية؛
- الاستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها؛
- كما يسمح هذا المشروع بمراقبة التجارة الخارجية والصرف عند الاستيراد والعبور والتصدير بالإضافة إلى مراقبة المسافرين ووسائل النقل وحركة الطرود البريدية.

في هذا المجال، تم الاستعانة بخبرة جمارك جمهورية كوريا الجنوبية، حيث تم، بتاريخ 13 ديسمبر 2021 توقيع محضر اتفاق متعلق بإنجاز مشروع الشباك الوحيد للجمارك، بين المديرية العامة للجمارك الجزائرية وجمارك جمهورية كوريا الجنوبية ممثلة في الوكالة الكورية للتعاون الدولي .اذ تم تكوين أفواج عمل وتنظيم لقاءات عمل تشاورية مع القطاعات والهيئات المتدخلة في سلسلة التجارة الخارجية المكلفة بمنح التراخيص والشهادات الإدارية للمتعاملين الاقتصاديين.

ومن أجل مواكبة التطورات مع مراعاة التحولات التجارية والتطورات التكنولوجية قامت الجزائر ايضا بتعديلات على النظام المنسق الذي عرف منذ دخوله حيز التنفيذ سبع (07) عمليات تعديل ،1992 ،1996 ،2002 ،2007 ،2012 2017و2022 ، والتعديل السابع والأخير الذي حدث في 2022 تم إدراج تعديلاته في التعريفة الجمركية الوطنية التي عرفت تعديلات كبرى بمجموع 351 تعديل والتي مست عدة بنود تعريفية تخص المنتجات الفلاحية، المواد الغذائية، المنتجات التبغية، المنتجات الكيميائية والصيدلانية، الخشب، المواد النسيجية، المعادن، الآلات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وسائل النقل المختلفة وقطاعات أخرى حيث تمثلت هذه التعديلات في إلغاء بعض البنود والبنود الفرعية الموجودة في النسخة السابقة للتعريفة الجمركية وتجميع وتفصيل بعض البنود والبنود الفرعية الموجودة في النسخة السابقة للتعريفة الجمركية، فضلا عن استحداث بعض

البنود والبنود الفرعية الجديدة مع إلغاء وتعديل واستحداث ملاحظات قانونية جديدة لبعض الأقسام والفصول والبنود التعريفية الفرعية في نفس السياق (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، صفحة 20).

وفي إطار تنفيذ مصالح الجمارك لمخططها الاستراتيجي الممتد خلال سنوات 2022-2024 والمنبثق من توجيهات السلطات العمومية الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن ومتابعة شكاويهم بلك شفافية، لضمان الرقمنة في قطاعها دأبت على جعل محورّ التكفل الفعلي والناجع لانشغالات مرتفقيها ضمن أهم أولوياتها، من خلال تجنيد جميع مصالحها المركزية والخارجية، للوقوف، بكل عناية والتزام، على معالجة ومتابعة هاته الانشغالات، وفق ما يمليه التشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما، وهذا من خلال استغلال جميع القنوات المتاحة الموضوعة تحت تصرفهم في هذا الشأن، تم وضع مجموعة من قنوات تواصل رسمية تحت تصرف مرتفقي إدارة الجمارك، بغرض استقبال ومعالجة انشغالات وشكاوى المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال إطلاق تطبيق رقمي على مستوى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للجمارك خاص بالشكاوى وطلب المعلومات (www.gov.douane.dz).

وتخصيص البريد الكتروني لمتابعة انشغالات وشكاوى المواطنين (gov.douane@dinf.dz) ، واستقبال مكالمات المواطنين وطرح انشغالاتهم عبر الرقم الأخضر للمديرية العامة للجمارك (23-10) والأرقام المباشرة 023.50.11.80/86 : إضافة الى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية للمديرية العامة للجمارك، لإيصال المعلومة الآنية لمرتفقيها، لغرض استقبال مختلف انشغالات المواطنين عبر البريد الخاص لذات المواقع .وفتح مكاتب استقبال وتوجيه على مستوى جميع مقرات مصالح الجمارك الجزائرية المتواجدة عبر كل التراب الوطني الاستقبال المواطنين، توجيههم واستقبال انشغالاتهم كما تعكف المديرية العامة للجمارك، ضمن المسعىّ الذي سطرته السلطات العمومية الهادف لتعزيز العالقة بين المواطن والإدارة وتكريس مفهوم المشاركة في دولة القانون، على اعتماد سياسة تواصل دائمة مع مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية المكلفة بمتابعة معالجة انشغالاتّ المواطن، سيما من خلال التنسيق مع هيئة السيد وسيط الجمهورية التي تم انشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 45-20 المؤرخ في 15 فبراير 2020 ، وتزويدها بصفة دورية بالمعلومات الخاصة بمعالجة العرائض والشكاوى المطروحة على مستوى مصالح الجمارك، المعالجة منها والتي هي قيد المعالجة، إضافة إلى التزامها بمعالجة الشكاوى الواردة من مختلف الهيئات الرسمية (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، صفحة 27).

6. دور المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 في تسهيل العمل الجمركي

ضمن المخطط المعتمد من طرف الجزائر لترقية الجمارك الجزائرية ، شهد هذا القطاع إنجازات كبيرة كللت باعتماد عضوية الجزائر ضمن لجنة التدقيق بمجلس المنظمة العالمية للجمارك، كما أسندت لها وبالإجماع نيابة الرئاسة بذات اللجنة، بالإضافة إلى اعتماد إطارات مركزية من المديرية العامة للجمارك بصفتهم خبراء دوليين مكونين في مختلف التخصصات بالمنظمة العالمية للجمارك وكذا التحاق إطار جمركي بكتابة السيد الأمين العام للمنظمة العالمية للجمارك. باعتمادها مدير التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية مكونا خبيرا 'عادل حابسة " وذلك بعد مشاركته الناجحة في ورشة دراسة نظمت بعمان، الأردن، في الفترة الممتدة من 5 إلى 9 فيفري 2023 ، اذ تم اعتماده كمكون خبير في المنظمة العالمية للجمارك في مجال القيمة لدى الجمارك ، تسمح له القيام بأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالتقييم التي تقوم بها المنظمة العالمية للجمارك (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، الصفحات 7-15).

- تمكنت مصالح الجمارك من تعميم استخدام النظام المعلوماتي الجديد alces على مستوى جميع المكاتب والمراكز البرية البحرية والجوية الموزعة عبر التراب الوطني؛
- تمكنت مصالح الجمارك بالتكفل بكافة العمليات الخاصة بجمركة البضائع ذات الطابع التجاري، وتعمل حاليا على تطوير المرحلة الثانية من النظام المعلوماتي الجديد alces والتي تشمل البرمجيات الخاصة بالمنازعات، الأبحاث والمراقبة البعدية، تسيير الموارد البشرية وكذا جمركة المسافرين، حيث يرتقب وضعها في الخدمة "بشكل تدريجي قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2025؛
- تمكنت مصالح الجمارك بتطوير منصة رقمية تسمح بربط النظام المعلوماتي مع الأنظمة المعلوماتية لمختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بإصدار التراخيص والشهادات الإدارية ذات صلة بعمليات التصدير والاستيراد؛
- قامت مصالح الجمارك بإطلاق التجارب الأولية خلال شهر جويلية 2024 بخصوص الوثائق الإدارية الصادرة عن وزارة التجارة وترقية الصادرات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لتشمل باقي الإدارات خلال السداسي الأول من سنة 2025 مما سيسمح هذا الربط البيني توفير بيئة رقمية متكاملة، من شأنها تسريع الإجراءات والرفع من جودة الخدمات العمومية والمساهمة في ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر؛
- تعمل الجمارك الجزائرية على تفعيل نظام خاص بمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالمسافرين خلال الثلاثي الأخير من السنة الجارية 2024، والذي يشمل إعداد سندات العبور للسيارات، التصاريح الالكترونية للعملة الصعبة وجميع الأنظمة الجمركية الخاصة بالمسافرين، بما في ذلك جمركة السيارات؛

- عدد التصاريح الجمركية المسجلة على مستوى نظام المعلوماتي الجديد منذ إطلاقه في نوفمبر 2023 وإلى غاية شهر يوليو 2024 بلغ 120 ألف تصريح جمركي ، في حين تجاوز عدد المتعاملين الاقتصاديين المسجلين فيه 6000 متعامل (الاذاعة الجزائرية، 2024).
- قامت المديرية العامة للجمارك في سبتمبر 2024 بالتوقيع على بروتكول تفاهم بينها وبين مجمع الخدمات المينائية "سيربور" لإطلاق عملية الربط بين النظام المعلوماتي الجديد للجمارك والمنصة الرقمية المينائية التابعة للمجمع الهادفة لرقمنة قطاع الموانئ في مجال النقل البحري للبضائع, حيث تقوم على تبسيط وتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية واللوجستية للأطراف المعنية (وكالة الأنباء الجزائرية.أ، 2024).
- يحقق هذا المخطط تحول رقمي لعمل مصالح الجمارك باستبدال الإجراءات الجمركية الحالية بإجراءات اخرى رقمية تتم عن طريق الواب وعن بعد وعبر مختلف الوسائط الالكترونية بالنسبة المتعاملين الاقتصاديين؛
- قامت الجمارك بتحصيل أكثر من 1148 مليار دج كمبلغ اجمالي للرسوم والحقوق الجمركية خلال سنة 2022؛
- تمكنت الجزائر مؤخرا من حجز أكثر 520 طن من المواد المدعمة و حجز أكثر من 10 أطنان من الكيف المعالج واكثر من 4.8 مليون وحدة من الاقراص المهلوسة حاول المهربون إدخالها للتراب الوطني؛
- سجلت الجمارك الجزائرية خلال سنة 2022 طفرة نوعية في مجال التمثيل على الصعيد الدولي بفضل احتلالها لعدة مناصب هامة بالمنظمة العالمية للجمارك؛
- سيعمل النظام المعلوماتي الجديد للجمارك بتبسيط وتسهيل اجراءات الجمركة ما يسمح بتوفير الوقت والجهد و والتكاليف (وكالة الأنباء الجزائرية.ب، 2023).

سجلت التجارة الخارجية للبضائع خلال سنة 2023 قيمة إجمالية للواردات تقدر بـ 10,47 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 5,75 % مقارنة مع سنة 2022 بحوالي 61710 تصريح لدى الجمارك ؛ وقيمة إجمالية للصادرات تقدر بـ 12,27 مليار دولار أمريكي 6833 تصريح لدى الجمارك، مع تراجع بنسبة 7,23 % مقارنة بسنة 2022؛ وتراجع الفائض المسجل على مستوى الميزان التجاري، حيث انتقل من قيمة 3,32 مليار دولار أمريكي، تم تسجيلها خلال سنة 2022 إلى قيمة 1,80 مليار دولار أمريكي سجل خلال سنة 2023؛ أبرزت هذه النتائج معدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة % 117,18خلال سنة 2023 مقابل نسبة % 133,58 سجلت خلال سنة 2022 (حنيفي، يشكور، جكنوني، و بن سالم، 2023، صفحة 31) .

7. خاتمة

- عملت الجزائر على رقمنة قطاع الجمارك من خلال بعث نظام معلوماتي جديد يسمح بتسهيل عمليات الجمركة وتأمين بيانات التجارة الخارجية لإضفاء الشفافية وتطوير سبل مكافحة الغش الضريبي؛
- سعت مصالح الجمارك لتنفيذ برنامج الحكومة وتجسيد الرؤية الاقتصادية الهادفة إلى دعم الإنعاش الاقتصادي وترقية الإنتاج المحلي لدعم الصادرات خارج المحروقات وحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة كل الجرائم الاقتصادية ضمن المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024؛
- قامت الجمارك بتعزيز التعاون بين مصالحها ومختلف شركائها المبني على تبادل المعارف والخبرات إرساء قواعد الربط البيني في سبيل ترقية الخدمة العمومية وتسهيل الإجراءات والمعاملات الإدارية؛
- تعتبر الجمارك الجزائرية جهاز معتمد كقطاع يعول عليه بقوة في سن وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛
- يعتبر نظام المعلومات مهم جدا في تجسيد الذكاء الاقتصادي وتحديد السياسة الاقتصادية للبلدان، باعتباره معرفا بالامتيازات التي تمنحها الأنظمة المعلوماتية لبناء استراتيجيات تعزز القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول وكذا المساهمة في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحديد السياسة الاقتصادية للبلدان؛
- يوفر نظام المعلومات الجديد المنبثق عن المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية امكانية إعداد ونشر وتحليل احصائيات التجارة الخارجية باعتباره أهم المشاريع المنجزة لرقمنة قطاع الجمارك .

8. توصيات

- ضرورة الاسراع في مراجعة مواد قانون الجمارك بهدف تكييف الإجراءات الجمركية مع النظام المعلوماتي الجديد، من خلال العمل على تكييف أحاكمه مع متطلبات السياسة الاقتصادية والتجارية للبلاد، وكذا توصيات المنظمة العالمية للجمارك التي تهدف إلى تبسيط إجراءات معالجة الأشخاص والبضائع والمرافقة الفعلية للمتعاملين الاقتصاديين وبما يجعله يتناغم مع غايات القانون الجديد للاستثمار من أجل إقلاع تنموي كفيل بإعطاء ديناميكية اقتصادية قوية ومستدامة للجزائر و تحفيز الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر المدعم لجهاز الانتاج الوطني؛
- ضرورة طرح أفكار ورؤى جديدة للبحث عن أفضل سبل التحديث والتطوير لترقية الخدمة العمومية الجمركية؛
- نظرا للأهمية الكبرى لجهاز الجمارك في الجزائر فلا بد عليها من التنسيق الميداني المحكم مع مختلف أجهزة الدولة في أداء مهامها وضرورة التزام أقصى درجات اليقظة والجاهزية لضمان الحماية اللازمة للاقتصاد الوطني والمحافظة على حقوق الخزينة من كل أشكال التهرب الجبائي؛
- ضرورة حرص الجمارك الجزائرية على مواصلة تطوير وتحسين أساليب عملها والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية، لاسيما من خلال مواصلة عمليات الرقمنة وتكثيفها، لكونها تساهم بشكل كبير في تسهيل أعمال كل القطاعات بما فيها قطاع الجمارك، لما توفره من شفافية ونجاعة وموثوقية.

9. قائمة المراجع

- آسيا حنيفي، ريمة يشكور، يحي جكنوني، و سعيد بن سالم. (2023). تحقيق تحول رقمي. مجلة الجمارك، العدد رقم 1 ، الجزائر،ص ص 4، 5 . متاح على، 1-31.
- الاذاعة الجزائرية. (2024). جمارك: معالجة 120 ألف تصريح جمركي عبر النظام المعلوماتي الجديد "ألساس". تاريخ الاسترداد 09 11, 2024، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/51505
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 02, 2018). المرسوم التنفيذي رقم 18-63 المؤرخ في 1 فبراير 2018 المتعلق باستخدام المتعاملين للنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك، العدد 10.
- جريدة النصر. (22 09, 2024). نظام معلوماتي جديد للتصريح بالعملة وجمركة السيارات. تاريخ الاسترداد 19 11, 2024، من https://2u.pw/4PJRBMaW
- فريد رابحي، و بدر الدين الحاج علي. (2023). النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنه الإجراءات الجمركية في الجزائر. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7 ، العدد 2،.
- وكالة الأنباء الجزائرية.أ. (21 09, 2024). تجارة خارجية: إطلاق عملية الربط بين النظام المعلوماتي للجمارك والمنصة الرقمية المينائية. تاريخ الاسترداد 19 11, 2024، من https://www.aps.dz/ar/economie/168568-2024-09-21-14-24-35
- وكالة الأنباء الجزائرية.ب. (26 01, 2023). النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالجمارك يسمح بتسهيل عمليات الجمركة واضفاء الشفافية. تاريخ الاسترداد 19 11, 2024، من https://www.aps.dz/ar/economie/138413-2023-01-26-16-37-35